

ب بالنار في المؤسسات!



المنظمات المدنية تطالب بتطبيق القانون وليس بالاجتثاث الحزبي

داعياً للجمع الى التكاتف أمام هذه الحركات الفوضوية الفاشلة والتصدي لها جماعياً، فعلى الكل رفض الاقصاء من الوظائف بهذا الشكل الذي يتنافى بروح القانون، فالقانون واضح والقضاء واضح، فمن ثبت تورطه بقضايا فساد ومخالفات يجب محاسبته واقتصاصه بالقانون والمحاكم.

وفيما يخص دور رعاة المبادرة الخليجية اقليمياً ودولياً قال رئيس مؤسسة البيت القانوني: يجب على رعاة المبادرة في الخليج وفي مجلس الامن والاتحاد الاوروبي التدخل لوقف هذه الاعمال التي تتنافى مع روح المبادرة وكذلك القانون والقضاء والقيم.

تصفية الكوادر الوطنية

من جانبه قال الأخ خالد مطهر جبره - قيادي في اللجان الشعبية: من يقوم بالاعمال الفوضوية والتخريب في مؤسسات الدولة ليس لهم علاقة بالمطالب الحقوقية والقانونية التي يعلم الجميع أن هناك قانوناً ومحاكم لأصحاب المظالم، لكن للأسف الشديد من يترك هؤلاء ويدفع بهم هي أحزاب اللقاء المشترك بذلك الشكل والصورة التي رأيناها كما أنها هي أيضاً ترسم لهم الآليات والاستراتيجيات التآمرية للانقضاض على بقية المؤسسات في الدولة ومن ثم الاستحواذ على الحكم كاملاً خارج الاطر القانونية والنهج الديمقراطي.

واضاف: هم الآن يحاولون تصفية مؤسسات الدولة من الكوادر الوطنية والمؤهلة التي صمدت في وجه كل المؤامرات واثبتت انها تشربت من الثورية الوطنية وقيم الدستور اليمني، ولم تستجب لإغراءات الانقلابيين طوال ما يزيد عن عشرة أشهر من عمر الأزمة المصطنعة.

مؤكد أن أية خطوة تصعيدية من قبل احزاب المشترك في هذا الجانب ستهدد المبادرة الخليجية والحل السلمي الذي قبل به المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه والمشاركين وشركاؤه والمجتمع الاقليمي والدولي.

وحمل جبره حكومة الوفاق الوطني وممثلي اللام المشترك فيها تحديداً والذين وقعوا على المبادرة الخليجية كأمم المسؤولة سيما وشعبنا لم يعد يتحمل المزيد من حماقاتهم وأجندتهم التي أذاقته الأمر ل.

اعتبر عدد من قيادات المجتمع المدني والحقوقيين أن ما يحدث في بعض مؤسسات الدولة من أعمال فوضوية تحت مسميات مختلفة الهدف منها اسقاط تلك المؤسسات وامشال المبادرة الخليجية من خلال ذرائع واهية وخارجة عن القانون.

مشيرين في تصريحات لـ «الميثاق» الى أن هناك قانوناً يحكم كل الناس وقضاء، فمن له حق ومطالب يفترض أن تأتي عبر القانون والقضاء وليس عبر الفوضى والاملاءات الحزبية وتصفية الحسابات واسقاط المؤسسات وتعطيلها عن العمل والانتاج بطريقة تتنافى والمصالح الوطنية والنهج الديمقراطي وكل القوانين والانظمة، كما حذروا من التماهي في هذا السلوك والعمل الأثلاثي الذي ينم عن نفوس مريضة وحاقدة على الوطن والمواطن وكل المنجزات التي تحققت منذ ثورة سبتمبر واكتوبر المباركتين وحتى اليوم.. فأبى الحصيلة:

استطلاع: عبدالكريم المدي

العام - هذا الحزب صاحب التجربة السياسية العميقة والرائدة والحضور الجماهيري والشعبية الكبير في المجتمع.

وحذر العلفي من سلوك احزاب المشترك الذي اكادوا به عدم حسن نيتهم وعدم التزامهم بأي اتفاق يفرض على اخراج البلد من أزمتهم، لافتاً الى أنه إذا كان هناك أي مطالب لموظفي هذه المؤسسة أو تلك فيجب أن تكون بالقانون والقضاء وليس بالفوضى والهمجية والحزبية.

القانون والقضاء

إلى ذلك قال المحامي والامين لمؤسسة البيت القانوني محمد محمد المسوري: لقد حدد القانون المسلك الصحيح حول من يثبت تورطه في الفساد وذلك من خلال - مثلاً - تقديم الأدلة الى هيئة مكافحة الفساد وكذلك الحال بالنسبة لمطالب الموظفين والتسفير الإداري بحقوقهم - بالجوء للقضاء إلا أن الظاهر جلياً أن الحركات التي تشهدها بعض المصالح الحكومية منتهجة ومرتبطة من قبل احزاب اللقاء المشترك التي تسعى للحصول على ٥٠٪ الباقية في الحكومة وأجهزتها، ولولا لم يكن كذلك فلماذا لم تظهر هذه الحركات الاقتصادية قبل تشكيل حكومة الوفاق؟

ويضيف: ما يؤكد ذلك التحرك الفوضوي أن بعض الوزراء كوزير الاعلاج مثلاً بدأ عمله بالإقصاء أي أن الاقصاء متفق عليه ومرتب مسبقاً.

الاخ رئيس الوزراء الاستاذ محمد سالم باسندوة بأنه ونحن معه سنقف جميعاً مع الحقوق المطالبة للعمال والموظفين، لهذا نحن نقف مع حكومة الوفاق الوطني وسنعمل معاً، كما سنعمل جاهدين على رفع الحد الأدنى من الاجور للموظفين والعمال.

فوضوية لا حقوقية

وفي السياق ذاته قال الأخ عصام العلفي - رئيس منتدى «قوم»: يلاحظ أي متابع لما تقوم به بعض عناصر المشترك وبعض الاخوة المغرر بهم في بعض مؤسسات الدولة ان هذه الاعمال والتحرركات فوضوية وخارجة عن القانون وبعيدة في معظمها عن المطالب الحقوقية التي نحن معها، لكن وفقاً للقنوات المشروعة..

وقال: هناك توجه لاسقاط المؤسسات التي ظلت قياداتها مع الدستور والقانون وقناعة الغالبية العظمى من أبناء الشعب اليمني منذ بداية الأزمة وحتى اليوم.. وهذه هي الديمقراطية والشرارة التي يعرّفونها.. وهذه هي فلسفتهم في العمل السياسي الذي لا يعرفون ولا يؤمنون منه بشيء عدا مصالحهم وايدولوجيتهم.

واضاف: ان الاعتصام امام بعض مؤسسات الدولة لا يفسر مطلقاً بغير أنهم يريدون طبع المؤسسات وقياداتها بطابعهم الاخواني الذي يتنافر مع كل المبادئ والتوجهات الاخرى وهذا في الواقع سيقود البلد الى فوضى وسيعطل المؤسسات وسيخلك إذا ما استمر ردة فعل من قبل عناصر وقواعد وكوادر وأنصار المؤتمر الشعبي

> بداية قال الأخ محمد محمد الجدي- رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن: لقد تابعنا في اتحاد عمال اليمن ما يجري من اعمال فوضوية في بعض المؤسسات والمرافق الحكومية التي تثار فيها بعض القضايا التي منها مطلبة والبعض الآخر سياسية وشخصية وتصفية حسابات، ولهذا فإن الاتحاد يرفض كل اعمال فوضوية وكل سلوكيات تؤدي الى تعطيل العمل وتدمير المؤسسات كما يرفض تسييس المطالب الحقوقية والعمل النقابي.

مؤكد أنه إذا كان هناك قضايا مطلوبة ومشروعة فإن الاتحاد العام يدعو في هذا السياق الجهات المعنية الى تشكيل لجان لبحث مختلف القضايا المطالبة مع الإدارات في تلك الجهات والمؤسسات سواء أكانت قطاعاً عاماً أو خاصاً.

هجمة ممنهجة

وأضاف: نحن مع العمل النقابي والمطالب الحقوقية وليس مع تخريب المؤسسات ومخالفة القوانين، كما اننا في الحقيقة مع المؤسسات التي لا يوجد فيها قطاعات وأطر نقابية، نحن مع تشكيل أطر نقابية، وندعو الجهات المعنية الى السماح بتشكيل نقابات عمالية تعبر عن آمال وتطلعات وهموم العمال والعلامات فيها.. لافتاً الى ان الاتحاد العام يسعى جاهداً ويقوة الى جانب حكومة الوفاق الوطني لتنفيذ برنامجها الذي أقره مجلس النواب، وفيما يخص الاعتداء على المنشآت تحت اسم الاعتصامات بهدف تخريبها، فقد كرر رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن تأكيداً حول هذه القضية الالقانونية قائلاً: نحن ضد أي اعمال فوضوية وخارجة عن القانون، وما يجري في بعض المؤسسات من هجمة ممنهجة فهذه الاعمال اعتداء على حقوق الشعب اليمني ومنشأته ونظامه الديمقراطي، والاتحاد العام يدين أي اعتداءات من هذا النوع ويعتبرها تصرفات غوغائية تسعى الى تدمير كل ما تم إنجازه ويحدد دفين على كل منجزات الوطن.

وقال: نقول لكل اخواننا في كل الاحزاب والنقابات الوطن للجميع ونحن مع أي مطالب قانونية وحقوقية ولكن وفقاً للقانون وليس للفوضى، وذلك من أجل حماية الوطن وأمنه ومنجزاته وثوابته، وازافة: لقد دقت ساعة العمل والطاء والتسامح، والبناء وتجاوز جراحات الماضي.. نريد الوطن ينعم بالخير والسلام والتضامن والتكافل الاجتماعي، وإذا كان هناك أي حقوق مطلوبة وكما صرح

500 مدرسة تحتلها مليشيات المشترك

قبل نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام الفريق عبدربه منصور هادي من اقتناع عدد من العناصر المسلحة بفتح المدارس لاستئناف التعليم، مع استمرار وجود المسلحين فيها واستغلالها ككتكتات عسكرية ومطاريح للقنصاة، فيما رفضت مليشيات مسلحة في مدارس أخرى إخلاؤها أو حتى فتحها للطلاب بحجة أنهم لم يتلقوا أوامر من قياداتهم معظما في الحسبة. تفاصيل أكثر حول هذا الموضوع في اللقاءات التي أجرتها «الميثاق» مع عدد من القيادات التربوية في المحافظات...

لقاءات: فيصل الحزمي

مدارس منكوبة

> أما الدكتور فضل مطلي مدير مكتب التربية والتعليم بمحافظة أبين فقال: أبين من أكثر المحافظات التي تأثرت من الأحداث التي شهدتها بلادنا خلال العام المنصرم ٢٠١١م وعلى رأسها مواجهة عناصر القاعدة، الامر الذي دفع العديد من اهالي محافظة أبين الى النزوح وخاصة من جعار وخنفر والمكتوبين بسبب الحرب التي طالت المدارس والمنشآت التعليمية.

وأشاد مدير تربية أبين بدور مكاتب التربية في محافظتي عدن ولحج ودور منظمة اليونسيف ودعمهم لاستيعاب الطلاب النازحين في مدارس عدن ولحج وتزويدهم بخيام لحل مشكلة الأزدحام في معظم المدارس.

وأضاف: لقد قامت لجان بحصر الاضرار التي لحقت بالمنشآت التعليمية اضافة الى عمل احصائية لعدد النازحين في اطار المحافظة وكذا النازحين الى محافظات اخرى ومن خلال هذه الاحصائية تبين تعرض ١٢٨ مدرسة للنهب والتدمير، وقد صنفت هذه المدارس بأنها منكوبة اضافة الى نزوح حوالي ١٥ ألف طالب وطالبة من مديرتي جعار وخنفر، منهم سبعة آلاف نزحوا الى مديريات بنفس المحافظة.

فيما نزح حوالي ثمانية آلاف طالب وطالبة الى محافظتي عدن ولحج وغيرهما، وهذا شكل عبئاً كبيراً في عودة الطلاب الى مدارسهم وصعوبة استيعابهم في أماكن نزوحهم ويجاد المأوى والفضول الدراسية لهم وغيرها من متطلبات العملية التعليمية.

> وعن عدد المدارس في أمانة العاصمة التي تأثرت من الأزمة أكد الفضلي وجود المليشيات المسلحة في ٥٨ مدرسة في أمانة العاصمة، وقال: عندما ذهبنا اليهم حسب توجيهات نائب رئيس الجمهورية وطلبنا منهم الخروج من المدارس قالوا أنهم ينتظرون أوامر قياداتهم الذين لم يصدروا أوامهم حتى اليوم بالإخلاء!

وعن وضع الطلاب الذين احتلت المليشيات المسلحة مدارسهم، قال الفضلي: إن عددهم في أمانة العاصمة يزيد عن ١٣ ألف طالب وطالبة ومن الصعب جدا استيعاب هذا العدد الكبير في مدارس أخرى كونها أصلاً تعاني من كثافة أعداد الطلاب فيها.

وأشار الى أن المتضررين الفعليين من وجود المسلحين داخل المدارس هم الطلاب الفقراء والمسكين الذين لا تستطيع أسرهم الحاقهم بمدارس خاصة. ودعا الفضلي كافة القادة العسكريين والمدنيين والمشائخ الى العمل على اخراج المسلحين من المدارس وخاصة مدارس البنات نظراً لحساسيتها و باعتبار انها مكان علم وتنوير، وهي ملك للوطن ولكل أبنائه ونهباها وتدميرها أو استخدامها لغير اغراض اخرى يعد تخلفاً وعملاً لا يليق بشعب حضاري وعظيم. أملاً أن يتم الاتفاق في هذا الامر للوصول الى ميثاق شرف يحظر على كل الأحزاب استخدام المدارس والمنشآت التعليمية لغير ما انشئت من أجله ويلزم كل الاطراف اخراج المسلحين من المدارس ورفع المدارس منها ومن محيطها.



ميثاق شرف

> من جانبه قال محمد الفضلي مدير مكتب التربية بأمانة العاصمة: إن معظم مكاتب التربية في المحافظات والمديريات تشهد وضعاً صعباً حيث يوجد مسلحون ومطاريح للقنص في معظم مدارس عواصم

النازحين باعتماد فترة ثلاثة في بعض المدارس وكذلك من خلال الخيام عن طريق منظمة اليونيسيف.. الاضرار كانت كبيرة ومع ذلك فالجهد الذي بذله القطاع التربوي في محافظة عدن كان متميزاً، ونطمح من قيادة الوزارة أن تولى القطاع التربوي في محافظتي عدن وأبين عناية كبيرة.

> كانت البداية مع الدكتور عبدالله النهاري مدير عام مكتب التربية والتعليم بمحافظة أبين وعن الذي تحدث عن آثار الأزمة على القطاع التربوي في محافظة عدن عانى كثيراً جراء الأزمة التي شهدتها الوطن على مدى أحد عشر شهراً لاسيما فيما يتعلق بنزوح اخواننا من محافظة أبين وتحديداً من مدينتي زنجبار وجعار، حيث كانت- ومازالت- معظم المدارس في عدن عبارة عن مأوى لهم.

وأضاف: لقد حاولنا التنسيق مع قيادات السلطة المحلية ووزارة التربية والتعليم والجهات المعنية لوضع حل للنازحين بديل عن المدارس التي خيموا فيها والبالغ عددها حوالي (٨٦) مدرسة ويفضل الله تمكينا من ايجاد أماكن بديلة لتدريس الطلاب، والدراسة مستمرة بصورة سليمة باستثناء مدرسة واحدة يجري حالياً معالجة مشكلتها والقضية تكمن بأن حوالي (٧٦) مدرسة مازالت تاوي نازحين وقد تعرض أثنائها للتدمير والنهب.. وقد أجرين دراسة كاملة بالتنسيق مع الجهات المعنية لتقييم وحصر الاضرار التي لحقت بها، وان شاء الله يتم وضع حلول لها.

الاضرار كبيرة

وقال: من الصعوبات التي نواجهها اننا استوعبنا ما يقارب ١٥ ألف طالب وطالبة من أبناء الاسر النازحة من محافظة أبين وقد تم توزيعهم على المدارس، وفي المديريات المزدهمة تم عمل مدارس مستقلة للطلاب